

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163 -1112 العدد 17 (2012) : 175 - 182
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

الإعدام خارج الإطار القانوني للأسرى

(محمد العربي بن مهيدي أنموذجا)

غيلاني السبتي

قسم الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة

مقدمة:

إن تعنت فرنسا وتمسكها بعدم الاعتراف بجرائمها -خاصة وأن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي صرح بقوله "لسنا مجبرين عن الاعتذار عما مضى ولم نكن طرفا فيه"-[1] هو الذي يدفعنا للقول أن المسؤولية المدنية للدولة الفرنسية ثابتة، لهذا يجب أن تتحمل مسؤولية جرائم جيشها لأنها تشكل انتهاكات للقانون الدولي ولا تسقط هذه الجرائم بالتقادم طبقا للمرسوم الذي أصدرته الحكومة الفرنسية نفسها في 1964/12/26 في مادته الوحيدة، التي تنص على ما يلي "أن الجرائم ضد الإنسانية حسب تعريفها في قرار الأمم المتحدة الصادر في 13 فيفري 1946 تعتبر غير قابلة للتقادم حسب طبيعتها".[2]

ومن هذا المنطلق وطبقا للمرسوم السالف الذكر فإن الدولة الفرنسية ملزمة أن تقدم مرتكبي هذه الجرائم إلى المحاكمة كأمثال الجنرال مارسيل بيجار وسالان وجون ماري لوبان[3] وبول أوساريس، هذا الأخير اعترف صراحة في سنة 2002 بجرائمه التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري.[4]

وفي هذا المجال أرى أن الواجب يقتضي معالجة إحدى جرائم بول أوساريس ضد أحد قادة الثورة التحريرية البارزين ألا وهو محمد العربي بن مهيدي موضوع دراستنا، هذا الرجل الذي أعدم شنقا دون تقديمه للعدالة للدفاع عن نفسه وهذا بطبيعة الحال منافيا للمادة التاسعة الفقرة الثالثة من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد.[5]

الإشكالية:

على ضوء ما سبق التطرق إليه تأتى إشكالية هذه الدراسة ممثلة في مجموعة من التساؤلات هي:

1-ما هي الدوافع التي جعلت السلطة السياسية الفرنسية تفوض صلاحيات القضاء المدني للسلطات العسكرية في الجزائر؟

2-لماذا لجأت السلطات العسكرية إلى إعدام محمد العربي بن مهيدي خارج إطار القانون دون إحالته على المحكمة ؟ لماذا لا تعامله معاملة أسرى الحرب التي نصت عليها القوانين الدولية وأعراف الحرب؟

3-ما هي الدوافع التي جعلت بول أوساريس يعترف بجرائمه ضد الإنساينة، هل لها صلة بالصراع السياسي التقليدي الفرنسي بين اليسار واليمين؟ أم تأنيب الضمير؟ لماذا جاءت اعترافاته عن ابن مهيدي ناقصة تشوبها المراوغة والكذب؟ لماذا لم تثبت إدانته من طرف المحاكم الفرنسية؟

4-لماذا لم تعترف فرنسا بجرائمها؟ هل غياب الملاحقة القضائية وسكوت المنظمات الدولية هي من

الأسباب التي أتاحت للدولة الفرنسية الاستمرار في تعنتها بعدم الاعتراف بجرائمها ضد الشعب الجزائري؟ هل الطرف الجزائري الرسمي هو الذي تقاعس عن المطالبة بالاعتذار وتعويض الضحايا؟ هل هي مسؤولية المنظمات والجمعيات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان لدفع الدولة الفرنسية بتحمل مسؤولياتها؟

هي أسئلة كثيرة أحاول الإجابة عنها من خلال جملة من المحاور تداعت إلى ذهني وهي جديدة بالتناول، لكن لا يمكن الإلمام بكامل الموضوع نظرا للحيز الضيق لهذا المقال وهذه المحاور هي:

1/ مفهوم الإعدام

سأحاول التطرق لهذا المحور من خلال إشارتين خصصتهما لمفهوم الإعدام وهي:

الإشارة الأولى: مفهوم الإعدام لغة:

الإعدام من العدم، والعدم هو فقدان الشيء وغلب على فقدان المال وقلته، كالقول أُعدم فلانا أي فُقد فقدانا أي غاب عنا بموت ونقول أيضا العديم الفقير الذي لا مال له[6]، والعدم يدل على ذهاب الشيء ومن ذلك عَدم فلان الشيء إذا فقده ونقول أيضا فلانا أعدمه الله تعالى أي أماته.[7]

كأن نقول أيضا قضى القاضي بإعدام المجرم أي قضى بإزهاق روحه فيصبح عدما أي لاوجود له[8] وكلمة الإعدام هي المصطلح القانوني الشائع الاستعمال في وقتنا الحاضر وهي تدل على فقدان الحياة وذهابها.

أما الإشارة الثانية والتي تتعلق بمفهوم الإعدام اصطلاحا فنقول أن:

الإعدام هو: إزهاق روح المحكوم عليه و سلب حقه في الحياة واستئصاله من المجتمع وذلك بسبب جناية ارتكبها استحق عليها هذه العقوبة، وكلمة الإعدام هي حديثة بالنسبة إلى كلمة القصاص التي كان يستعملها الفقهاء القدامى، لأن لفظ الإعدام أعم من لفظ القصاص في النفس.[9]

2/ الإعدام خارج القانون

هذا الإجراء التعسفي كان منتشرا في العصر الحديث بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القرن الثامن عشر[10] ونتيجة لتفشي هذه الظاهرة، سارعت الحكومات إلى سن القوانين لوقف هذا الإجراء واعتبرته جرائمة يعاقب عليها القانون ولا يجوز التذرع بشكل من الأشكال بالحالات الاستثنائية، كالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، كالذريعة التي تذرع بها بول أوساريس عند إعدامه لمحمد العربي بن مهيدي دون محاكمة، أنه تلقى أوامر الإعدام من وزير العدل في ذلك الوقت فرانسوا متيران.

كما اعتبرت الحكومات المناهضة للإعدام خارج القانون، الرؤساء وكبار الموظفين وغيرهم من المستخدمين العموميين؛ مسؤولين عن الأعمال التي يرتكبها مرؤ وسيهم، كما تعهدت برفع الحصانة عن أي شخص ثبت تورطه في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، أيا كانت الظروف. [11]

3/ الأسير:

1/3 مفهوم أسير الحرب في القانون الدولي الإنساني

أسير الحرب هو المحارب الذي يشارك في الحرب بأي طريقة كانت سواء بالرأي أو التخطيط أو التدبير ...الخ. وقد أعطى القانون الدولي أهمية بالغة للأسير، من حيث الحقوق. [12]

2/3 حقوق الأسير:

1-يمنع على أي طرف من الأطراف المتحاربة قتل المقاتلين الشرعيين التابعين للخصم بمجرد استسلامهم أو إلقاء القبض عليهم .

2-لا يجوز قتل الأسير أو معاقبته بأي شكل من أشكال العقوبات دون عرضه على المحاكمة.

3-لأسرى الحرب الحق في احترام أشخاصهم

وشرفهم.

4-يجب أن تتوفر في أماكن حجز الأسير أبسط مقومات الحياة الكريمة.

5-الرعاية الغذائية والصحية.

6-الحق في النشاط الذهني والبدني.

7-الحق في ممارسة الشعائر الدينية .[13]

4/محمد العربي بن مهيدي أسير حرب

1/4 من هو محمد العربي بن مهيدي ؟

هو محمد العربي بن عبد الرحمن بن مسعود وابن عائشة بنت حمو قاضي ولد سنة 1923 بعين مليلة[14]

2/4 مراحل نضاله:

قبل أن ينخرط في النضال السياسي كان ينتمي ابن مهيدي سنة 1941 إلى الحركة الكشفية فوج الرجاء.[15]

المرحلة الأولى: نضاله في حركة أحباب البيان والحرية.

عيّن بن مهيدي للقيام بمهام الكاتب المداوم لفرع حركة أحباب البيان والحرية ببسكرة، وقد تمكن من إدارة وتسيير هذا الفرع بجدية وإخلاص[16]

في الثامن من ماي 1945 لم يتأخر في تلبية نداء حزب الشعب في الخروج إلى المظاهرة السلمية، وقُبض عليه نتيجة مشاركته هذه وسجن لمدة عشرون يوما بمركز الشرطة لمدينة بسكرة [17]

المرحلة الثانية: نضاله في المنظمة الخاصة

عيّن لتشكيل خلية المنظمة بمدينة بسكرة لتتولى تكريس المبادئ التي أسس من أجلها هذا الجهاز الشبه العسكري تحضيرا للعمل المسلح.[18] وقد قام بجلب الأسلحة من الحدود الليبية الجزائرية ونقلها إلى جبال الأوراس، لتخزينها في أماكن سرية إلى حين موعد استخراجها.[19] وعين في سنة 1949 لتولي مسؤولية خلية ناحية سطيف، ثم بعد ذلك عين نائبا لمحمد بوضياف مسؤول المنظمة في عمالة قسنطينة، ثم خلفه كرئيس لها[20]، وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 [21]، أصدر في حقه حكما غيابيا بـ 10 سنوات سجنا نافذة .[22]

وإذا كان الأمر قد استتب لسلطات الاحتلال بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، فإن الأمر بين مناضلي حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية لم يكن كذلك، إذ ظهرت خلافات حادة بينهم في مؤتمر الحركة الذي انعقد من 04 إلى 06 أفريل 1953، حيث أصبحت وضعية الحزب خطيرة للغاية، مما أدى بالمحايدين التدخل لإيجاد حل لهذه الخلافات، لكنهم فشلوا في ذلك: وعلى هذا الأساس اتفقوا على تأسيس لجنة سميت باللجنة الثورية للوحدة والعمل هدفها احتواء الخلاف الموجود في الحركة.[23]

المرحلة الثالثة: نضاله في اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA

لقد كان دور بن مهيدي في هذه اللجنة محرر جريدة "الوطني" التي أسست لغرض شرح أهداف اللجنة إضافة إلى عنايتها بالأخبار السياسية على الساحة الوطنية وقد صدر من هذه الجريدة ستة أعداد. [24]

على الرغم من المجهودات التي قامت بها هذه اللجنة، إلا أنها فشلت في مساعيها للتوفيق بين الجناحين المتصارعين في الحركة لم يبق أمام رفاق ابن مهيدي إلا التحضير للكفاح المسلح. [25]

ومن هنا ودون انتظار، انطلق كل من محمد بوضياف وابن بولعيد، وديدوش مراد وابن مهيدي في ربط الصلة من جديد بينهم وبين الأعضاء القدامى للمنظمة الخاصة وقد توّجت باجتماع عُقد في 25 جوان 1954 ضم 22 عضوا لدراسة الوضعية التي آل إليها الحزب.[26] وعلى إثر هذا الاجتماع تمت عملية انتخاب اللجنة التي تتولى قيادة تفجير الثورة التحريرية، يرأسها محمد بوضياف وقد تولى محمد العربي بن مهيدي قيادة المنطقة الخامسة بالغرب الجزائري. [27]

<u>المرحلة الرابعة:</u> نضاله في المنطقة الخامسة بالغرب الجزائري

لقد استطاع بن مهيدي أن يكون في موعد تفجير الثورة في الأول من نوفمبر 1954[28]. حيث سعى إلى تنسيق الكفاح المشترك بين جيش التحرير الوطني والجيش المغربي[29]. هذا التنسيق الذي تطور بتنظيم عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة من المغرب وإسبانيا إلى المنطقة الخامسة التي عرفت نشاطا ثوريا ناجحا بقيادة بن مهيدي.[30]

<u>المرحلة الخامسة:</u> مشاركته في مؤتمر الصومام وقيادته لمعركة الجزائر

بناء على اتصالات جرت بينه وبين النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني التي تزعمها عبان رمضان[31]. هذا الأخير دعا إلى عقد مؤتمر بالصومام في 20 أوت 1956 ترأسه بن مهيدي ليصبح بعده عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذC.C.E.[32]

ونظرا لتأجج الموقف وتزايد الاعتداءات العسكرية الفرنسية على المدنيين في الجزائر العاصمة بدعوى ملاحقة عناصر جبهة التحرير الوطني والتضييق على مراكزها، كُلف بن مهيدي من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر سبتمبر 1956 بقيادة معركة الجزائر.وقد وقف ابن مهيدي أثناء وصوله إلى العاصمة على الوجه الحقيقي البشع للممارسات التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضد المدنيين العزل، الأمر الذي جعله يقوم بتنظيم خلايا فدائية في جميع أحياء العاصمة مهمتها تنفيذ عمليات مسلحة ردا على القمع الذي يقوم به الجيش الفرنسي. هذه العمليات كانت سببا في جلب انتباه الرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي إلى ما يحدث في الجزائر وقد انعكس ذلك إيجابا على القضية الجزائرية في أروقة الأمم المتحدة. [33]

لم تمر أكثر من أربعة شهور بعد انطلاق معركة الجزائر، حتى دعت قيادة جبهة التحرير الوطني إلى إضراب الثمانية أيام الشهير في 28 جانفي 1957 وكان لكل شرائح المجتمع الجزائري دور فعال فيه، كما كان لابن مهيدي دورا حاسما في تأطيره. من المؤكد أن المجال لن يتسع لسرد مختلف وقائع هذا الإضراب الذي كانت نتائجه إيجابية للغاية، الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تصعد من عملياتها العسكرية للقضاء على الثورة ومدبريها، وفي عملية نوعية لعبت فيها الصدفة دورا كبيرا كما يقول جمال يحياوي[34]، تم إلقاء القبض على محمد العربي بن مهيدي يوم 16 فيفري 1957 في مسكن يقع بشارع كلود ديبيسي (CLAUDE Debussy)[35] استأجرته قيادة جبهة التحرير الوطني.[36]

3/4 **<u>اعتقال محمد العربي بن مهيدي</u>**

بعد أن ألقي القبض على ابن مهيدي اقتيد إلى المصالح الخاصة في مركز قيادة العقيد بيجار حيث تعرض إلى سلسلة من الاستجوابات والتحقيقات[37] ولم تكلف السلطات الفرنسية نفسها حتى بإخطار أسرته عن نبأ اعتقاله ولم تسمح له بالاتصال بعائلته طبقا للمادة 92 من اتفاقية جنيف لسنة 1949 التي ترخص للمعتقل بإبلاغ أسرته نبأ اعتقاله[38] فضربت بذلك ما تعهدت به عرض الحائط، فعوض أن يعامل ابن مهيدي كأسير حرب له حقوق كفلتها له اتفاقية جنيف الثالثة لسنة 1949 تمت معاملته بطريقة لاإنسانية على أساس أنه خارج عن قانون الدولة الفرنسية، فاستُعملت ضده مختلف أساليب التعذيب النفسية منها والبدنية وهذا ما يتنافى مع المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد سنة 1948 والتي تنص على ما يلي "لا يعرض أي إنسان للتعذيب وللعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الماسة بالكرامة" وكذا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي اعتمدت سنة 1950 والتي تحظر أفعال التعذيب أو سوء المعاملة بوصفها جرائم بموجب القانون الدولي إضافة إلى اتفاقيات جنيف الرابعة المؤرخة في 12 أوت 1949 والتي تحظر جميع أشكال التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية.[39]

ومع ذلك فإن هذه الاتفاقيات والنصوص القانونية

انتهكت من طرف السلطات الفرنسية لتبقى حبرا على ورق .

4/4 **إعدامه دون محاكمة**

على مدى أربعة أسابيع مضت من استنطاق وتعذيب ابن مهيدي، تلقى الجنرال جاك ماسو من بول أوساريس -الذي يترأس مصالح المخابرات والتعذيب- [40] تقريرا مفصلا عن فشل المخابرات في انتزاع بعض الاعترافات من ابن مهيدي، وبناء على هذا التقرير قرر ماسو أن لا يعرض ابن مهيدي على العدالة ليحاكم علانية، لأنه يرى أن هذه المحاكمة قد تأخذ أبعادا سياسية وديبلوماسية، وخاصة أن المقبوض عليه من القادة البارزين للثورة التحريرية له سمعته الوطنية والدولية، وعلى هذا الأساس رفع الجنرال ماسو تقريرا إلى وزارة الدفاع أشار فيه، أن مصالحه لم تتمكن من الحصول من ابن مهيدي على أي معلومات تفيد المصالح الاستخبارية، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن فرنسوا متيران وزير العدل حافظ الأختام قد أصدر مرسوما في سنة 1957 يفوض فيه صلاحيات القضاء المدني للسلطات العسكرية في الجزائر [41]

ولعل إعطاء الضوء الأخضر للسلطات العسكرية لتولي صلاحيات القضاء المدني يدل على ما وصل إليه المجتمع الفرنسي من تدني في المستوى الأخلاقي والإنساني.

بناء على الموافقة التي تلقاها من رؤسائه وبناء على الصلاحيات القضائية المفوضة للسلطات العسكرية من السلطة السياسية أعطى الجنرال ماسو موافقته للرائد أوساريس بتصفية ابن مهيدي. [42] الذي نفذ فيه حكم الإعدام شنقا يوم 04 مارس 1957. [43] ومن باب التوضيح فإن ابن مهيدي تعرض لعملية تعذيب وحشية من قبل بول أوساريس قبل أن يقوم بشنقه وهذا ما استنتجناه من خلال قراءاتنا لمذكراته، وفي يوم 6 مارس 1957، أعلنت الصحافة الفرنسية عن خبر انتحار محمد العربي بن مهيدي بواسطة حبل أعده من قميصه بعد تمزيقه.[44] ولتمويه عملية إعدامه أصدرت السلطات الفرنسية العسكرية منها والسياسية أوامرها بتنظيم جنازة ابن مهيدي وفقا للشعائر الإسلامية وتمت إجراءات دفنه بمقبرة القطار دون حضور أهله. [45]

وغداة استقلال الجزائر نقلت السلطات الجزائرية جثمان الشهيد محمد العربي بن مهيدي من مقبرة القطار بالجزائر العاصمة إلى مربع الشهداء بالعالية بحضور أهل وأقرباء ورفاق الشهيد وبطلب منها سمحت السلطات لعائلته برؤية جثمانه الذي لم يتحلل بصورة كاملة على الرغم من قدم المدة الزمنية على استشهاده، حيث ظهرت عليه آثار التعذيب وآثار الرصاص: رصاصة في جبهته وأخرى في كتفه. [46]

والسؤال المطروح بإلحاح الآن بعد عشر سنوات من اعترافات أوساريس: من أين جاءت آثار الرصاص الموجودة على جسم ابن مهيدي إذن؟ أليس هذا هو الدليل القاطع الذي يجعلنا نقول بأن اعترافات أوساريس ناقصة تشوبها المراوغة والكذب؟

قلت بناء على اعترافات أوساريس التي آثارت ضجة إعلامية كبيرة لدى الأوساط الفرنسية والعالمية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، طالبت هذه الأخيرة بمحاكمة كل الذين ساهموا في اغتيال ابن مهيدي، ومطالبة الدولة الفرنسية بالاعتراف والاعتذار عن جرائمها التي ارتكبتها ضد الشعب الجزائري وتعويضه ماديا طبقا للمادة الرابعة عشر من اتفاقية مناهضة التعذيب التي تنص على مايلي:"تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض إلى التعذيب وتعويضه تعويضا مناسبا وفي حالة وفاته نتيجة لعمل من أعمال التعذيب يكون للأشخاص الذين كان يعولهم الحق في التعويض"[47]

والملفت للانتباه بعد هذه الاعترافات أن محكمة النقض الفرنسية إكتفت بإدانة أوساريس بتهمة التباهي بممارسة التعذيب في كتاب مذكراته. [48]

على ضوء ذلك نتساءل :ما هي الأسباب التي حالت القضاء الفرنسي المستقل دون إدانة أوساريس عن جرائمه المرتكبة ضد الشعب الجزائري على الرغم من اعترافاته واكتفت بالمحاكمة الرمزية له؟

لقد أجاب هنري علاق عن هذا التساؤل بقوله"أن محاكمة أوساريس في حد ذاتها مفيدة، بطبيعة الحال لها جانب هزلي بغض النظر عن صفتها المعنوية التي تعتبر مهمة عندما ننزع لرجل مثل أوساريس مكانه المجاني في القطار وعندما ننزع له إحدى ميدالياته فهذا مضحك، ولكن المحاكمة جرت وكانت بمثابة إنذار حتى ولو أنها لم تغص في أعماق المسألة"[(49)]

والواقع أن ظروف اعتقال وإعدام محمد العربي بن مهيدي دون محاكمة مازالت تثير تساؤلات كثيرة إلى اليوم، وعليه تمنيت لربما كغيري من الجزائريين لو أن السلطات الجزائرية سمحت للجنرال مارسيل بيجار بالدخول إلى الجزائر ليقدم اعتذاره الذي وعد به كما صرح وربما سيرد على الأسئلة الكثيرة حول ملابسات اعتقال وإعدام بن مهيدي.[(50)]

الخاتمة

استنادا إلى كل ما سبق، نستطيع القول بأن المسؤولية المدنية للدولة الفرنسية ثابتة في إعدام محمد العربي بن مهيدي خارج الإطار القانوني الذي قام به أحد أعوانها العسكريين، وعليه فإن الاعترافات التي أدلى بها صراحة الجنرال بول أوساريس سواء في مذكراته أو في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها دليل كاف للسلطات الفرنسية أن تقدم أوساريس للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته عن إعدامه لابن مهيدي خارج الإطار القانوني وكأسير حرب طبقا لاتفاقية جنيف الخاصة بالأسرى ولا عذر له بأنه كان مطبقا لأوامر رؤسائه لأن القانون الدولي لم يأخذ هذه الإعذرات بعين الاعتبار ولا تتقادم هذه الجرائم بمدة زمنية معينة طبقا لاتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة لسنة 1949 وكذا المرسوم الصادر عن الحكومة الفرنسية في 1964/12/26.

إصرار الدولة الفرنسية على تجاهل جرائمها المرتكبة ضد الشعب الجزائري، بدعوتها للجزائر إلى التطلع للمستقبل وإحداث القطيعة مع الماضي مما يوحي أن فرنسا ليس لها نية الاعتراف بجرائمها أبدا واعتبرت وجودها في الجزائر كان إيجابيا و إنسانيا.

من واجب الجزائريين أن يستلهموا الدروس و العبر من تاريخهم المجيد الذي صنعه آباؤهم وأجدادهم للرد على مزاعم الدولة الفرنسية القائلة "أن 65% من الجزائريين لا تتعدى أعمارهم 30 سنة يفضلون النظر إلى المستقبل بدل العيش بآلام الاحتلال الفرنسي وحرب التحرير التي مضى عليها ستون سنة. ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل شرعت إضافة إلى سنها لقانون تمجيد الاحتلال الفرنسي سنة 2005 في تأسيس متحف لتمجيد الماضي الكولونيالي الفرنسي في الجزائر.

أخيرا -وإن كان يصح أن يكون الأخير أولا- أقول ما قاله الدكتور محمد قيراط ردا على الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي أراد تغطية جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر باتهام الجيش الجزائري باغتيال رهبان تبحرين سنة 1996. "إن لم تستح فأفعل ما شئت".

الهوامش

[(1)]-بقاق(عزوز): "لايمكن ترميم العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل حكم ساركوزي" جريدة الشروق اليومي، عدد 3100، الصادر في 30 أكتوبر 2010، ص 20.

[(2)]-غربي (أسامة): "مسؤولية فرنسا عن ارتكاب جرائم حرب في حق الجزائريين دراسة على ضوء القانون الدولي" مجلة المصادر، عدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2006، ص 151

[(3)]– Bousselham (Hamid) :La Guerre d'Algérie (1954-1962) Torturés Par Le Pen,Anep-Alger,2000,p9.

[(4)]-لقاء خاص للجنرال الفرنسي السابق بول أوساريس مع قناة الجزيرة القطرية يوم 13/06/ 2003 أين صرح أوساريس للكاتب الصحفي سامي كليب عن جرائمه التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري.

[(5)]-منظمة العفو الدولية، الأمانة العامة، "مكافحة التعذيب:دليل للتحرك" مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن، 2001، ص 148

(6)-ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص392، العلايلي، عبد الله نديم وأسامة مرعشلي: الصحاح في اللغة والعلوم، دار الحضارة العربية، ط1-بيروت، 1975، ص، ص 715، 716

(7)-أبو الحسن، محمد بن فارس بن زكريا:معجم مقاييس اللغة، ج4، تحقيق محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ص248، أنظر، ابن عبادة، اسماعيل بن عباد: المحيط باللغة، ج1، تحقيق محمد حسن، عالم الكتب، ط1، 1994، ص331

(8)-إبراهيم أحمد حسن وآخرون:المعجم الوسيط، ج2، مجمع اللغة العربية، مطبعة معز، 1961، ص، 594 .

(9)-منصور (علي منصور): التجريم والعقاب في الإسلام مقارنة بالقوانين الوضعية، ط1، مؤسسة الزهراء والخير، المدينة المنورة، 1976، ص 45

(10) -www.badr net.mam 9.com/+1602-topic

(11)-الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، المجلد الأول، نيويورك، 1993، ص 576

(12)-حماد(آمال):النزاع المسلح والقانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ص 170

(13)-البتلجي(سامح جابر)حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية –القاهرة، جمهورية مصر، 2005، ص 126

(14) -بارور (سليمان)، حياة البطل محمد العربي بن مهيدي، دار الهدى-عين مليلة، 1989 ص16

(15)-افطناسي(مبروك) أحد مؤسسي فوج الرجاء بمدينة بسكرة، حياة محمد العربي بن مهيدي، مقابلة شخصية أجريتها معه يوم 2003/03/25، ببيته ببسكرة، (أذن بالإشارة إليه)

(16)-الشهيد محمد العربي بن مهيدي، المتحف الوطني للمجاهد، دار هومة-الجزائر، دون تاريخ النشر، ص.54

(17)-عصامي(محمد):رئيس خلية حزب الشعب لمدينة بسكرة نضال محمد العربي بن مهيدي، مقابلة شخصية أجريتها معه يوم 2003/03/30، ببيته ببسكرة، (أذن بالإشارة إليه)

(18)-نفس المصدر.

(19)-كواتي (مسعود)، "منطقة وادي سوف وتهريب الأسلحة للحركة الوطنية 1946-1954" حولية المؤرخ عدد2، يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين-الجزائر، 2002، ص253

(20)-الشهيد محمد العربي ....، المتحف الوطني للمجاهد، مرجع سابق، ص76 .

(21)-MADOUI(Mohamed) « dossier LOS » L'actualité Hebdomadaire National-Alger, de 04 au 10 juillet 1985,p,p20 ,21

(22)-الشهيد محمد العربي ....، المتحف الوطني للمجاهد، مرجع سابق، ص78.

(23)-بوضياف(محمد): "اللجنة الثورية للوحدة والعمل "تسجيل صوتي منقول، تاريخ الجزائر 1830-1962، في قرص مضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، 2003

(24)-بيطاط (رابح)، "أيام المنظمة السرية"، الخبر الأسبوعي، عدد 59 – الجزائر، من 19 إلى 25 أفريل 2000، ص12

(25)-محساس(أحمد)، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة، الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة-الجزائر، 2003،ص 379

(26)-العمودي (عبد القادر)، "الطريق إلى نوفمبر 1954"، مجلة المصادر، عدد4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-الجزائر، نوفمبر 2002، ص 209

(27)-نايت عبدالله، "التحضير لأول نوفمبر 1954 " مجلة الراصد، عدد تجريبي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954- الجزائر، ديسمبر 2001، ص10

(28)– YOUCEFI (M'hamed), L'Algérie en marche,T2, ENAL- Alger, 1985,P64.

[29] – يارور، مرجع سابق، ص65.

[30] – قليل(عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث-قسنطينة، 1991، ص -ص 259-265.

[31]– BENKHEDDA(Benyoucef), Abane- Ben m'hidi : leur apport à la révolution Algérienne, édition dahleb- Alger, 2000, P65.

[32]-اسماعيل (العربي)، "مرحلة حاسمة في تاريخ الثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة"، مجلة الباحث، ع4، المديرية المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي – الجزائر، نوفمبر 1986، ص15.

[33]-ظريف (زهرة)، "الجزائر لا تملك امكانيات الضغط على فرنسا"، مجلة الحدث العربي والدولي، عدد 24، مطبعة مجموعة كورلي-باريس، فرنسا-نوفمبر 2002، ص29.

[34]- يحياوي(جمال):"إغتيال الحكيم محمد العربي بن مهيدي جريمة دولة أم عمل منعزل؟ مقال منشور على الموقع:

WWW.maghrebuni.org/N6/YAHAOUI.DOC

[35]- AUSSARESSES(Paul),édition Perrin- France,2001,p162),Service Spéciaux Algérie 1955-1957, Mon témoignage sur la torture

[36]– ألبار (بول لونتان)، "المظليون يعتقلون بن مهيدي"، ترجمة بوبا كير عبد العزيز، جريدة الخبر الأسبوعي، عدد52، من 01 إلى 7 مارس 2000– الجزائر، ص، ص 13، 12.

[37]-YACEF(Saadi),La bataille d'Alger, T2,éditions Casbah-Alger,1997,p239

[38] – منظمة العفو الدولية (الأمانة العامة)، مرجع سابق، ص143

[39]– بختاوي(خديجة): "أساليب الاستنطاق خلال الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد17، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2008، ص149.

[40]-علاق (هنري):"التعذيب لم يبدأ مع بداية الثورة بل بدأ سنة 1830"، مجلة الحدث العربي والدولي، عدد 24، مطبعة مجموعةكورلي-باريس، نوفمبر2002، ص76

[41]- auussaresses-ww.algeria.watch.de/article/54/62.harbi

[42]- AUSSARESSES,op.cit,,p168

[43]-IBID,p169.

[44]- YACEF,la bataill d'alger,op.cit,pp241,242

[45]– IBID,P243

[46]– ابن مهيدي (ظريفة) "لن أتنازل عن المطالبة بشريط تعذيب شقيقي حتى لو أعطتني فرنسا كل باريس" مجلة الحدث العربي والدولي، مرجع سابق، ص56.

[47]– منظمة العفو الدولية، الأمانة العامة، مرجع سابق، ص 276.

[48]– علاق: مرجع سابق، ص76.

[49] – نفس المرجع.

[50]-ابن مهيدي (ظريفة) "كلمني بيجار وطلب أن يأتي لينحني أمام ضريح أخي" جريدة الشروق اليومي، العدد708 –الجزائر، 2 مارس 2003، ص4.